جيل القدر

خليل الحاج صالح

مَن نحن؟

يَطْرح مفهومُ «الجيل» جملةً من المسائل المعرفية والاجتماعية والسياسية المتداخلة، وهذا ما يجعله مفهومًا إشكاليّاً. لهذا قد لا تساعد المناهجُ التي يستخدمها الباحثون في مجالَي التربية وعلم الاجتماع لتحقيب حياة المجتمع إلى أجيالٍ يَفْصل بينها عددٌ محدّدٌ من السنين. وهي قد لا تساعد لأنّ ما نبتغيه هنا لا يقف عند حدِّ تناولِ عناصرَ خارجيةٍ وموضوعيةٍ لظاهرةٍ ما، بل نتجاوز ذلك إلى تناوُلِ عناصرَ ذاتيةٍ في الصورة التي يَرْسمها جيلُنا لنفسه. ثم إنّ القضية ما تزال راهنةً، لذا فإنّ الحديث عمّا يتجاوز المعطى والراهنَ ستَحْكمه اعتباراتٌ قَبْلية واستشرافية. يُضاف إلى ذلك غيابُ الدراسات والأبحاث المستقلّة التي تقول ما لا تقولُه البلاغةُ الرسميةُ وأخواتُها عن «جيلِ المستقبل» أو «أملِ المستقبل» أو «جيلِ الثورة.»

ربما يكون جيلُنا هو أولَ جيل سوري منزوع الهوية، أسياسيةً كانت أمْ ثقافية. فليس لأيّ من التوصيفات السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية في أُذُنه ما كان لها من رنين عند الأجيال السابقة. إذ لا ترتبط مفرداتٌ مثلُ: «شيوعي،» «ناصري،» «بعثي،» «علماني،» «قومي سوري،» «تقدمي،» «رجعي» أو «ليبرالي»... بأيّ مضمون، ولا تحرّك أيّة مشاعر، كما لا تستثير رغبةً في العمل أو همةً لإنجازه. فهي بالنسبة إليه مصطلحاتٌ خاليةٌ من المضمون، جثثٌ عقائدية.

جيل القدر

استهلّ أحدُ أساتذتنا كلامَه ذاتَ مرة، وكنّا نَحْضر احتفاليةً لتكريمه بعد تخرُّجنا من الجامعة، بقوله: «نحن جيلُ الحرية، وأنتم جيلُ القدر.» ذاكرةُ أستاذنا العجوز تتّكئ على عقود القلق المتفائل منذ الأربعينيات، مع الاستقلال والبرلمان والأحزاب والانقلابات والوحدة والشارع ـ معترضًا ومؤيِّدًا. أما ذاكرتُنا فتتأسس مع أشباح الخوف والكبت والتحذير والرقابة والتقارير الأمنية والشارع ـ خاليًا إلاّ من مسيراتِ التأييدِ الإلزامية في عقدِ الغرائز: العقدِ التاسع.

السياسة ممنوعة في المدرسة. لكنّ أولَ ما نفعله صباحَ كلّ يوم، وقبلَ الدخول إلى الصفّ، هو ترديدُ الشعار: «أمّة عربية واحدة ذاتُ رسالة خالدة»؛ والأهداف: «وحدة ـ حرية ـ اشتراكية»؛ والقَسمَ الطليعيّ: «رفيقي الطليعيّ: كُنْ مستعداً لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحّد والدفاع عنه،» فنردّ بصوتٍ واحد: «مستعدّ دائمًا.» وتصبح مهمّةُ المعلِّم هي استثمار قُدُرات التلاميذ المتميِّزين في حفظِ وترديدِ عددٍ من الأقوال والهتافات؛ ثم يَدْفع بهم إلى دائرة «الروّاد الطليعيين،» فيَحْفظون عشراتِ الأقوال، ويكرِّرون كلَّ إنجازات «ثورة الثامن من آذار» و«الحركة التصحيحية المجيدة (أو المباركة، لاحقًا)». أما أكثرُ الإنجازات، التي يشدِّد عليها دون أن ندركَ أهميتَها ومعناها، فهي «الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية» و«مجلس الشعب» و«الجبهة الوطنية التقدمية.»

وبعد قليل، في الإعدادية والثانوية، نصبح «أشبالَ وفتياتِ الشبيبة،» وسيكون علينا أن نردِّد «العهدَ الشبيبيّ»: «عهدنا»؛ فنردّ بصوت واحد: «أن نتصدّى للإمبريالية والصهيونية والرجعية، ونَسْحقَ أداتَهم المجرمةَ، عصابةَ الإخوان المسلمين العميلة.»

ما نَفْهمه اليومَ أنّنا في تلك السنّ كنّا مُجْبَرين على تسخيرِ طاقاتنا الطبيعية وميولِنا العفوية لصالح أقنيةِ التعبيرِ السياسي السلطوية. فإضافةً إلى الدروس التثقيفية والتنظيمية التي تُقدِّمها منظّمتا «طلائع البعث» و«اتحاد شبيبة الثورة،» كانت المسيراتُ والاحتفالاتُ التي تُنظَّم في المناسبات والأعياد «الوطنية والقومية» هي الشكلَ الوحيدَ للمشاركة السياسية. وهكذا كنّا نَخْرج مزوَّدين بخطّ السير والهتافاتِ الجاهزة، مكتوبةً تبعًا للمناسبة. لقد كنّا أدواتٍ تهدِّد السلطةُ بها، وتَقْهر، جزءًا آخرَ من المجتمع، لمّا يلتحق بها بعد.

ثقافة المجرَّدات

قَدَّمتْ لنا دروسُ مادّتي «التاريخ» و«التربية الوطنية» ـ التي اتّخذتْ اسمَ «التربية القومية الاشتراكية» فيما بعد ورافَقَتْنا عبر

يَخْضع الطالبُ الجامعي السوري إلى أربعة أشكال من السلطات: سياسية/أمنية، وإدارية، ومعرفية، وسلطة المدرِّسين

أربع سنوات من الدراسة الجامعية تحت اسم «الثقافة القومية الاشتراكية» ـ شبكةً واحدةً ووحيدةً من المفاهيم تتكرَّر كلَّ عام، وتتمحور حول مصطلحات ثلاثة: الوحدة والحرية والاشتراكية. لم يتضمّن الجانبُ الإنسانيُّ والاجتماعيُّ من منهاجنا التعليمي، كما لم تَشْتمل الأنشطةُ الطليعيةُ أو الشبيبيةُ التي اندرجنا فيها، أيةَ منطلقاتٍ فكريةٍ أو سياسيةٍ خارجةٍ عن خدمة هذه المفاهيم. فالتاريخ والمجتمع يصادِقان عليها ويسيران سيرًا تقدميّاً ظافرًا لتحقيقها؛ دليلُها على ذلك: الإيقوناتُ التي تتصدّر كتبَنا المدرسيةَ، والمقتَبَساتُ المستلّةُ من خطبٍ ووثائقَ كلُّها «تاريخيةٌ، تقدميةٌ» و«نابعةٌ من حاجاتِ وآمالِ شعبنا وأمتنا.» وليس علينا إلا السيرُ صفّاً واحدًا وراء القيادة من أجل الوصول إلى النهاية السعيدة والحتمية.

والحقّ أنّني لا أدري كيف نشأ ذلك التواطؤُ بيننا وبين مدرِّسينا لتلافي أية أسئلة هرطقية، من ذلك النوع الذي يشكِّك في المعلومات الواردة في كتبنا. ولا كيف عَجزْنا عن نقلِ ما نَسْمعُه ونتداولُه همسًا عن النهب وأثرياء القطاع العام. ولا عن معنى الحرية، بوجود عشرات المعتقلين أو المفقودين في المحيط الاجتماعي لكلّ منا. ولا عن معنى الوحدة، مع تأزُّم علاقاتِ بلدنا ـ إلى درجة الاقتتال أحيانًا ـ مع الفلسطينيين ومع جزء من اللبنانيين ومع العراق ومع الأردن. لم نعرفْ، بأيّ حال، كيف نوفِّق بين مشاعرنا ومشاعرِ أهلنا المتعاطفة مع العراق من جانب، والخطابِ الرسميّ المؤيِّدِ لإيران من جانب آخر. ولم نعرفْ كيف يُمْكن أن نصوغَ إحساسَنا بالمفارقة في شعار «الاشتراكية» بين ما تَطْرحه الكتبُ، وما نَلْمسه في معاشنا؛ ولا بين شعار «اليدُ المنتجةُ هي العليا في دولة البعث،» وتغوُّلِ البيروقراطية الطفيليّة الفاسدة على مؤسسات القطاع العامّ ونهبِها اليومي والمكشوف لها. هكذا يُغلَقُ الإطارُ على عقولنا: فما نسمعه وما نشاهده هو ما نقرأه في كتبنا، وهو ما يتواطأُ أهلُنا معه خوفًا أو حرصًا أو تقيّةً. ويبدأ في التشكُّل، داخلَنا، ذلك الحسُّ الأعمى بعبثيةِ ما نتعلّمه، وبعبثيةِ الشعارات والأفكار والقيم. فلا رابط ملموسًا أو معقولاً بينها وبين حياتنا.

لكنّ ذاكرةَ الثمانينيات، ذاكرةَ طفولتِنا ومراهقتِنا، ليست «جهازَ» المدرسة وحسب، بل هي ربطةُ الخبز وعلبةُ السمنة وزياراتُ السجن أيضًا. وقتَها، كان ثمة إحساسٌ بانعدام الأمن، خَلَقَتْه الأخبارُ عن التفجيراتِ والاغتيالاتِ والمداهماتِ. وقد تحوَّل ذلك فيما بعدُ إلى إحساس دائم بانعدام الأمان، تعزِّزه يوميّاً الإجراءاتُ الأمنيةُ المشدّدة في مواقع الدراسة وغيرها من المؤسسات العامة، حتى ارتدّتْ علاقاتُنا الاجتماعية إلى جُزُرٍ صغيرة ضيقة لا تتّسع إلا لمن تَأْمن.

لم تكن الجامعةُ على ما كنّا نَحْلم به من انفتاح وتعددية. فإضافةً إلى كبح السؤال والنقدِ وتوفيرِ حقائقَ ثابتةٍ ونهائيةٍ عبر منهاجٍ ثابتٍ ومُقَرٍّ من قِبل القيادة القطْرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، فقد اعتدْنا إبرازَ بطاقات هويتنا للمسلَّح الواقفِ عند باب السُّور الخارجي للجامعة، وتَمَرَّسْنا في تمييزَ عناصر الأمن المندسّين بيننا وفي التعامل مع الموظفين والمدرِّسين المكلَّفين بمهامّ أمنية داخل الجامعة.

يَخْضع الطالبُ في الجامعات السورية إلى أربعة أشكال من السلطات ـ الأجهزة:

أ ـ سلطة سياسية/أمنية، هي الجهازُ الأمني والجهازُ البعثي (الفِرَق والشُّعب الحزبية) وجهازُ الاتحاد الوطني لطلبة سوريا.

ب ـ سلطة بيروقراطية، هي سلطة الجهاز الإداري. والانتسابُ إليه أو التعاونُ معه يعني نفاذًا وانتماءً إلى الجامعة، وإلاّ بقيتْ علاقةُ الطالب بالجامعة خارجيةً.

ج ـ السلطة المعرفية، أيْ سلطة النصِّ أو الكتابِ المقرَّر. وهي في أكثريتها ـ في ما يخصّ قسمَ الدراسات الفلسفيةِ والاجتماعية ـ تَجميعٌ من كتب أخرى، أغلبُها صادرٌ في مصر.

د ـ سلطة المدرِّسين، وهذه أضعفُ السلطاتِ جميعًا، مع إمكان تمتُّع بعضِ المدرِّسين بنفوذٍ استثنائيّ بفضل الأجهزة الأمنية أو الحزبية. فالميدان «المعرفي» ليس مستقلاً عن حاجات السلطة السياسية ـ الأمنية ومعاييرها، بل إنّ وظيفتَه الأبرز هي تعزيزُها وتبريرُها. والأكثر من ذلك، أنّنا وَصَلْنا الجامعةَ وقد

تحوّل الكادرُ التعليمي، وخصوصًا في مطلع التسعينيات، إلى إفرازٍ طبيعي وتاريخي واجتماعي، وامتدادٍ فكري، لسلطةٍ أمنيةٍ سياسيةٍ أحاديةِ التوجُّه.

خرجنا من الجامعة وقد تشكّلْنا بمنطق الأهواءِ والانفعالاتِ المكبوتة في الشلَل المغلقة، ودون التعرّف على قوة العقل والمحاججة والنقاش المفتوح. تخرَّجْنا بقدرةٍ على تبرير أيّ شيء، لكنْ دون قدرة **البرهنة** على شيء. وملايينُ الكلمات والهتافات والتبريرات التي ردَّدْناها ملايينَ المرات تركتْنا عُزّلاً في وجهِ تغيُّراتٍ لا تتوقّف كلَّ يوم عن دفعنا خطوةً نحو المجهول.

ألغام التاريخ القريب

ليس ثمةَ ولو ملمحٌ لاتفاقٍ عامٍّ عند جيلنا حول عنوانٍ لِما شهدتْه سنواتُ الثمانينيات، المليئةُ بالغرائز المنفلتة والأحداثِ الغُفل؛ إنّها في نظره، أو يراد لها أن تكون، منطقة محرّمة على العقل والتداول العلني. لكنّها، بأيّ حال، جزءٌ من تكويننا. والخيار هو بين أن نَرثَها، وأن نتجاوزَها. خيارُنا هنا ليس واعيًا وإراديّاً في الأحوالِ كافةً. فقد تسلّلتْ إلى عقولنا من خلال الرواية الشفهية، سريّةً وخائفةً وهوجاءَ وغريزيةً ومفكّكةً ومضطربةً ـ لكنّها لا تقلّ تفكُّكًا واضطرابًا عن الاعترافات التي شاهدناها وقتَها على شاشة التلفزيون، عندما يُقرّ أحدُ المتورّطين بذَنْبه إذ عَرَضَ على صديقٍ له الاشتراكَ في عمليةِ تفجيرٍ بقوله: «شو رأيك نرتكب هالجريمة النكراء؟!»

الثقافة السياسية التي نَشأْنا عليها لم توفِّرْ لنا خياراتٍ حقيقيةً خارج «إرادة العدم،» أو «عدم الإرادة» في أحسن الأحوال. العدمية القيمية والسياسية هي الأكثرُ شيوعًا. لقد وَرِثْنا أرضًا محروقةً سياسيّاً. وليس من المتوقَّع، بطبيعة الحال، أن يبلور جيلُنا هويتَه السياسيةَ دون أن يمارسَ السياسةَ ودون أن ينخرطَ في صراعاتها، لكنْ أيضًا ليس دون تصعيدِ عواصف العقد التاسع من الصدور إلى العقول، وإخراجِها تاليًا من جدولِ أعمالِ المستقبل وترحيلِها إلى حيث يجب أن تكون: إلى التاريخ.

أزمةُ جيلنا شاملة: وجودية، إنْ جاز الوصفُ. إنّها مأزقُ اغترابٍ وتهميشٍ ناجزيْن، لن يكفينا للخروج منه الوقوفُ على مسبِّباته ونتائجه. فإنْ صحَّ أنّ الخروجَ من الاغتراب يأتي بعد أن يصل اغترابُ الأفراد إلى أقصى مدًى له، فربّما وَجَدَ جيلُنا نفسَه أمام مهمّة جبارة، هي التعرُّفُ على ذاته وصياغةُ خياراته بالعودة إلى السياسة بأشدِّ معانيها مباشرةً وأكثرِها اتساعًا.

وإذ يَصْعب التحدثُ عن «جيلنا» دون تجاوُزِ ما وَرِثه موضوعيّاً ـ وأعني تراثَ الاستبداد وجنون العقد التاسع، في المجتمع والسياسة والثقافة ـ فإنّ خيرَ ما يتوفّر هو السعيُ وراء ذلك بطريقة تقريبية، تَسْتخدم معيارَ الاختلاف مقياسًا لتشكُّلِ جيلٍ ولغايرته للجيل السابق عليه. وهذا يعني تلمُّسَ معنى الاختلاف، بمعناه المباشر، في خبرة هذا الجيل، وفي مقاربته للمفاهيم السياسية والقيمية والاجتماعية والاقتصادية. فإنْ لم «يَخْتَرْ،» عبر اغترابه وهامشيته، ترجمةَ «إرادة العدم» عنفًا وانتحارًا، كما فَعَلَ مئاتُ الشباب السوريين في العراق بعد غزوه، فإنّ خيارًا عقلانيّاً لا بدّ أن يدفعَه إلى النضال من أجل رسم ملامح تطلُّعاته للمستقبل القريب، هنا وابتدءًا بالآن. وستتحدّدُ هويتُه وتتمايزُ بقدْرِ ما تدفعه خبرتُه ـ اغترابُه وتهميشُه ـ إلى صياغة شبكة جديدة من المفاهيم يَقْبضُ بها على صورة الذات والمجتمع والعالم، بقدْرِ ما يشكّل ثقافةً سياسيةً مختلفة، مفاهيمُها الأساسيةُ هي: التعدديةُ والديموقراطيةُ والتداولُ السلمي للسلطة والاعترافُ بالآخر والحريةُ والعدالةُ الاجتماعية.

أكثر نضاليةً

بدا ملموسًا غيابُ الشباب عن الحراك السياسي خلال السنوات الأربع الأخيرة في سورية. وربما لا يَجْهل أحدٌ أسبابَ ذلك. لكنْ، لا يبدو أنّ في وسع غالبية قوى المعارضة، التي حَرّكَتْ هذه النشاطات، توفيرَ خطابٍ جاذبٍ لجيل الشباب. فهي في الغالب بقايا تنظيماتٍ استنزَفَها الصراعُ في فترة الثمانينيات، وما زال معظمُها يَطْرح بقايا إيديولوجية مهلهلة.

خرجنا للتظاهر من أجل قضايا لا تمسُّنا مباشرةً، لكنّنا لم نجرؤ على النزول إلى الشارع للمطالبة بحقوقنا في العمل وحرية التعبير والتوزيع العادل للدخل القومي

وفي هذا لا يبتعد بعضُ هذه الأطراف في طبيعة خطابه عن منطقِ ومنطوقِ البلاغة الرسمية ومراميها. وعليه، فليس لنا أن ننتظر الكثيرَ منها.

إنّ تغييرًا حقيقيّاً وقَطْعًا فعليّاً مع تراث التدجين والاستبداد والشعاراتِ الناصلةِ اللونِ لا بدّ أن ينطلق من قيم وشعاراتٍ مختلفةٍ عمّا توارثتْه لعشراتِ السنين الأُسرةُ العتيدةُ لثقافتنا السياسية. التغييرُ والقطعُ، هذان، ليسا فعلاً سياسيّاً بحتًا، بل إنّ أُولى سماتهما هي المعرفة. وهذا يُطاول مجملَ المسلَّمات التي قامت عليها الثقافةُ السياسيةُ في المجتمع السوري. يبدأ، **أولاً**، من تحديد حقول الدولة والمواطَنة والوطن، وتحريرها من السلطة والولاء و«الصفّ الواحد.» لكنّ الصعوبة تَكْمن في الوجه **الثاني** من القطيعة، ألا وهو: بناءُ ثقافة سياسية ديموقراطية علمانية إنسانية، وهذه لا تأتي كحصيلةٍ معرفيةٍ ناجزةٍ وجذّابةٍ وفاعلةٍ ما لم ينخرط حَمَلَتُها في الفعل السياسي اليومي.

ما يُمْكن أن يَجْذب جيلَنا إلى الفعل هو معاينةُ الإحساس بقيمة الإنجاز، وبمشروعية الخطإ؛ والتخلُّصُ من لوثةِ «الخصوصيات» الثقافية والاجتماعية و«المنعطفاتِ التاريخية» للانفلات من كوابح العمل في الشأن العامّ عبر اعتناق معايير سياسية وقيمية شاملة وعالمية؛ والانفتاحُ غيرُ المشروط على المعطى الثقافي والحضاري الإنساني. عندها، يصبح بإمكان شعارات «العلمانية والديموقراطية والعدالة» أن تَرْسم آفاقًا جديدةً لجيلٍ يَصْنع هويتَه. لكنّ هذه، بدورها، لا تَعْمل بمعزلٍ عن سُلَّم القيم المتداول. وهذا وجهٌ آخرُ للعمل والصراع والتجديد. فقد كَرَّست الثقافةُ السياسيةُ الشائعةُ لعشرات السنين جملةَ ممارساتٍ، ووَطَّنتْ عددًا من القيم، تَحْملها طبقةٌ جديدةٌ بالفعل من زبائن النظام الاستبدادي.

يساعد المنطقُ الداخليُّ للنُّظُم الاستبدادية على اكتشاف واستثمار ظاهرة الفساد. لكنّ ما يزيد الأمرَ تعقيدًا في بلدنا أنّ الفساد تخطّى حدودَ الظاهرة، إلى صيغة المؤسسة. بل هو مؤسسةٌ عابرةٌ للمؤسَّسات والأجهزة، وذلك ما يزيد من حصانته وتجذُّره. والاستثمار السياسي له حَوَّله إلى رديفٍ سياسيّ واقتصاديّ وأمنيّ للسلطة. وفوق ذلك، جَعَلَه انتشارُه الواسع وعلنيتُه، بل وبداهتُه في المجتمع، تبريرًا مقبولاً ومأمونًا لإعادة إنتاج قيمٍ تقليدية وتخليفية.

فالشرف، على سبيل المثال، بما هو قيمةٌ اجتماعيةٌ وخارجيةٌ بالنسبة إلى الفرد، وقيمةٌ محوريةٌ في سلّم القيم في المجتمعات الراكدة، يصبح قيمةً مركزيةً معوِّقة لتشكُّل الإحساس بالكرامة الفردية، ما دامت جملةُ القيم والسلوكات المرتبطة به لا تَصْدر عن ضمير الفرد الحرّ المسؤول وإنّما عن طيف واسع من المواضعات الاجتماعية والسياسية المحافظة والتقليدية؛ ويحلّ الولاءُ والانتهازيةُ والمحسوبيةُ، مصحوبةً بغياب الرقابة الاجتماعية والمساءلة القانونية، محلَّ الكفاءة والجدارة والعمل المنتِج بوصفها معاييرَ حديثةً.

وهذا ميدانٌ يُمْكن جيلَنا أن يعلنَ فيه انحيازَه لأحكام الضمير وأولوية الكرامة الإنسانية، مجسَّدةً في كلّ فرد، كقيمة مركزية للفضائل والاستحقاقات جميعًا، ومبرِّرًا كافيًا لنيل الحقوق والحمايات والضمانات كافةً.

بلدُنا، إلى أين؟

في سوريا، لا بدّ أن يؤدّي تخفيفُ القبضة الأمنية على شؤون الأفراد اليومية، وازديادُ حدّة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، إلى أن يدفعا المزيدَ من الأفراد إلى دائرة العمل المباشر في الشأن العامّ. ولا بدّ من أن تكون غالبيةُ هؤلاء من جيل القدر. إنّ استقراءً لأحوال البلدان التي خَرَجَتْ من حكم أنظمة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية والديموقراطية يشير إلى أنّه يَلْزمها عقدٌ ونصفٌ من السنين، في المتوسّط، للتحرك بفاعليتها الذاتية خطوةً إلى الأمام. لكنّ طبيعة الترتيبات الإقليمية الجارية الآن قد لا تتيح هذا العددَ من السنين للمجتمع في سوريا ليبني قواه الذاتيةَ، وهذا يتطلب أكثرَ من مجرد مناشدات وجدانية وخطاب مطلبيّ يتوجّه إلى السلطة. المطلوب هو بناءُ خطاب يتوجّه إلى **المجتمع**، بوصفه الضامنَ الحقيقيَّ لوحدة مكوِّناته البشرية وللسِّلْم الأهلي ولتماسكِ الدولة.

جـــــيل القـــــدر

نحن، إلى أين؟

إنّ تثميرًا لحال التململ والاستياء والقلق التي تعمّ المجتمعَ السوري لا بدّ أن يعني تنظيمًا لأولويات أفراده الوطنية والقيمية والإنسانية، وإتاحةَ الفرصة أمامهم لترتيب وعيهم بهذه الأولويات بأنفسهم ومن أجل أنفسهم. والمعنيُّ الأول بهذا العمل هو الجيل الشابّ ـ فهو الأكثر تهميشًا وبلبلةً وتشتّتًا، وعليه، فإنّه هو صاحب المصلحة في استقبال هذا التوجّه والانخراط فيه.

إنّ طغيان الإيديولوجيات الشمولية، في السلطة أو في المعارضة، هو ما يُفْرغ الطلبَ على الإصلاح من بداهته وضرورته. وهذا ما سَهّلَ، على سبيل المثال، خروجَنا في مناسبات عديدة مؤخّرًا للتظاهر من أجل قضايا لا تمسُّنا بشكل مباشر (التضامن مع الانتفاضة، التنديد بالحرب على العراق...)، لكنّنا لم نجرؤ ولا نجرؤ حتى الآن على النزول إلى الشارع للمطالبة بحقوقنا في العمل وحرية التعبير والتوزيع العادل للدخل الوطني وسواها من مطالبَ تمسّ حياتَنا اليومية، وتساهم بجانب منها ـ في حال تلبيتها ـ بإضفاءِ الجدّيةِ والمصداقية على خروجنا من أجل فلسطين أو العراق.

إنّ التحوُّل من المجرَّد والعموميّ إلى العينيّ والمخصوص لا يعني إسقاطًا للشعارات والأهداف البعيدة، وإنّما امتحانًا موضوعيّاً وفعليّاً لقابليتها للتحقق، وملاءمتها لواقع الحال، وانعطافًا بالاهتمام بالشأن العامّ من الصيغ والأراجيز الإيديولوجية المعلَّبة إلى الممارسة السياسية المفتوحة والمتحركة والنسبية هنا والآن.

ربما تكون المسألةُ الأكثرُ أهميةً اليوم، بالنسبة إلى جيل ينتظر تصاريفَ القدر، أن يتعرّف عبر الفعل على ما يريد، وأن يفعل بإرادته ما يريد. وبكلام آخر، أن نحيا ونفكّر ونعملَ في نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي نَفْهمه، ولنا فيه تأثيرٌ، ونَشْغل فيه أدوارًا ووظائفَ نفهمها ونقدِّرها نحن ويَفْهمها ويقدِّرها الآخرون. نريد أن نحيا ونفكّر ونعمل في فضاءٍ بشريّ مُعقلن.

إلا أنّ طرح هذا المطلب ليس بدهيّاً ومستقلاً عمّا سواه، إذ إنّه يَخْتزل مجملَ المطالب اليومية لعموم الحراك الثقافي والسياسي في سوريا اليوم. لكنّ ترجمته تحتاج إلى مقدّمة ليست متوفرةً في واقع الحال؛ فتجسيدُه في فعلٍ يَفْترض الحريةَ سلفًا، وإنْ كان هو ذاتُه يتضمّن طلبًا ملحّاً على الحرية.

في الحرية، حريتِنا كأفراد أولاً، نفيٌ لذواتنا المهمَّشة والمغيَّبة. ذلك لأنّ الحرية هي شرط الوجود الإنساني السويّ في المقام الأول، ولأنّنا بالحرية نتجاوز المعطى والظرف ونَفْتح أمام الآخرين معطى وظَرفًا أكثرَ اتساعًا وغنًى.

الحرية والكرامة والعمل المنتج هي قضايا ينبغي صنعُها دومًا، ويجب ألاّ تَحُولَ العوائقُ دون العمل على إعادة إنتاجها في كلّ جيل. وباستطاعة جيلنا أن يباشر إعادةَ الاعتبار إلى العمل بالشأن العامّ بوصفه ممارسةً نضاليةً، بعد أن حوّله كثيرون إلى إدارة بيروقراطية للشعارات والتضحيات.

خليل الحاج صالح
باحث من سوريا.